المؤتمر العلمي السنوي الدولي السادس عشر

كلية الحقوق جامعة المنصورة 26-27 أبريل 2016

"الأبعاد القانونية والاقتصادية للمشروعات القومية"

****

في إطار سعى كلية الحقوق جامعة المنصورة لمواكبة جهود التنمية والتطوير تفاعلاً مع طموحات القيادة السياسية , خلص مجلس كلية الحقوق إلى اختيار موضوع مؤتمره لهذا العام, والذي أتى تحت عنوان :

"الأبعاد القانونية والاقتصادية للمشروعات القومية"

تقرر عقد المؤتمر يومي 26 , 27 أبريل 2016 تحت رعاية معالي أ.د/ أشرف الشيحى_وزير التعليم العالى، ومعالي أ.د/ محمد حسن القناوى- رئيس جامعة المنصورة، ورئاسة المؤتمر أ.د/ شريف يوسف خاطر- عميد كلية الحقوق, ونائب رئيس المؤتمر أ.د/ رضا عبدالسلام إبراهيم_أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة ومحافظ الشرقية السابق، ومقرر المؤتمر أ.د/ تامر محمد صالح - وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

حيث انعقد فى رحاب كلية الحقوق جامعة المنصورة، وعلى مدار يومين تم عقد أربع جلسات ثرية تم خلالها

تقديم عشرات الأبحاث القانونية والاقتصادية المتخصصة, والتي تبارى فيها الباحثين من داخل وخارج مصر,

خلص المؤتمر إلى عدد من التوصيات التي نضعها أمام صانع القرار, وذلك على النحو الآتي:

أهم التوصيات

أولاً: على المستوى التشريعي:

أ) بالنسبة للتشريعات:

1. الإسراع بإنجاز قانون عربي موحد ينظم المنازعات التجارية والاستثمارية مع الاسترشاد بنصوص اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري 1987م.
2. إعادة النظر فى المنظومة التشريعية بهدف إحداث إصلاح تشريعي شامل يدعم الطموحات الكبرى لمصر خاصة تشريعات التجارة والنقل والاستثمار مع إصدار قانون موحد ومستقل يعنى بالجرائم الاقتصادية، مع تعزيز دور المحاكم الاقتصادية.

3. ضرورة إصدار قانون موحد وشامل ينظم عقود "البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)"، وبما يتناسب وضرورات التطوير والتحديث بدلاً من خضوعه لأكثر من قانون، كما ينبغي أن تكون مدة عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) متناسبة مع حجم المشروع وموارده - بحيث تتراوح ما بين 30 إلى 35 عامًا (بدلاً المدة المقررة في بعض القوانين الاستثنائية والتي قد يصل الامتياز فيها إلى حوالي 99 عامًا).

4. إتباع ما جري عليه العمل من قبل المشرع الفرنسي - من خلال ما يعرف بـ"التصرف في الأموال مع إعادة الهيكلة"، عن طريق - إجازة التصرف الجزئي في بعض الأموال العامة (أي أن التصرف يتناول جزءًا محدودًا فقط من الملكية العامة)، ثم إعادة عملية الهيكلة والتطوير للملكية العامة - من خلال الأموال الناتجة عن عملية التصرف - مما يسمح بتعظيم القيمة الاقتصادية لهذه الأصول.

ب) بالنسبة لتسوية المنازعات:

1. تفعيل دور محكمة الاستثمار العربية في حسم المنازعات الاستثمارية بين الدول العربية في ضوء التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.

2. اللجوء إلى التحكيم كوسيلة لحسم مختلف المنازعات التجارية والاستثمارية, في ضوء القانون العربي الموحد المقترح إصداره, على أن تسوى المنازعات أمام مركز عربي موحد للتحكيم، الذي يمكنه مباشرة اختصاصه مؤقتاً من خلال مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

3. تطوير الدراسة في كليات الحقوق بإدخال النظم البديلة لتسوية المنازعات في مرحلتي "الليسانس والدراسات العليا".

4. تعزيز التوجه نحو العمل بنظام التصالح الجنائي، في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية باعتباره أحد وسائل تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار، فضلاً عن إجازة التصالح في جرائم العدوان على المال العام, بهدف حماية حقوق الدولة والمجتمع في المال العام, على أن يكون تحديد القيم السوقية للمال العام بوقت تقديم طلب التصالح وليس وقت ارتكاب الجريمة.

ثانياً: على المستوى الاقتصادي والتنظيمي:

1. الاستفادة من تجربتين الفرنسية والأمريكية وذلك بإنشاء جهاز قومي يناط به دراسة وتقييم اختيار المشروعات القومية الكبرى والصغرى، كما ينبغي ربط المشروعات القومية الكبرى بخطط ومشروعات التنمية، وتحديداً رؤية مصر 2030م، بحيث تصب تلك المشروعات في اتجاه إنجاز تلك الرؤية الطموحة.

2. الاستفادة من الاستثمارات الخارجية لصناديق الثروة الخليجية والتي تقدر بأكثر من 3 تريليون دولار، وذلك من خلال عرض دراسات جدوى متكاملة للمشروعات القومية المستهدفة بالتطوير على مجالس إدارات تلك الصناديق، بما يحقق المصالح المصرية العربية المشتركة، وفي نفس الوقت التخفيف عن كاهل الموازنة العامة المصرية.

3. ضرورة الربط بين المشروعات القومية الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يراعى إنشاء كيانات صغيرة داخل المدن والمناطق الاقتصادية لخدمة المشروعات الكبرى, كما يوصى المؤتمر بالاهتمام بإنشاء حاضنات الأعمال التقنية في كل منطقة اقتصادية وفى الجامعات المصرية.

4. الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في مجال الترويج وجذب الاستثمارات الكبرى وخاصة تجربة كلاً من دولة سنغافورة وإمارة دبي، مع وضع جدول زمني لتطبيق نظام النافذة الواحدة في مختلف محافظات مصر وفي المناطق الاقتصادية الجديدة.

5. ضرورة مراعاة الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة عند اختيار المشروعات القومية الجديرة بالتطوير بحيث يراعى البعد البيئي إلى جانب البعدين الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن التوقعات المناخية المستقبلية وانعكاساتها المختلفة.

6. وضع حوافز استثمارية تتباين وتختلف باختلاف كل مشروع أو منطقة اقتصادية، بحيث يمكن جذب الاستثمارات العربية والأجنبية في مختلف القطاعات والمشروعات المستهدفة بالتطوير، وبما يدعم فرص إنجاز خطط التنمية.

7. المحافظة على الاستقلال الذي تتمتع به الهيئات العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة في مواجهة السلطة المركزية, والذي يبدو استقلالاً حقيقيًا واسعًا إلى حد كبير - حتى الآن.

8. ضرورة تضافر الجهود لإنشاء صندوق لتنمية الملاحة البحرية بما فيها بناء السفن، فضلاً عن تقديم حوافز مغرية للراغبين في امتلاك أسطول بحري.

9. فيما يتعلق "بمشروع المليون ونصف المليون فدان" ، يوصي المؤتمر بأهمية انتقاء المحاصيل والزراعات التي سيتم زراعتها في هذه الأراضي، بحيث تكون زراعات غير تقليدية وذات أهمية اقتصادية تدر عائدًا ماليًا كبيرًا، وفي ذات الوقت أقل استهلاكًا للمياه، ويمكن أن يكون هذا المشروع في مقدمة المشروعات التي يمكن طرحها للشراكة مع صناديق الثروة الخليجية, مع النظر في إمكانية تطبيق نظام المزارعة مع الأشقاء في دول الخليج, كما يجب إقامة العديد من المشروعات الصناعية المرتبطة بالنشاط الزراعي والثروة الحيوانية.